المحاضرة السادسة:

المنهج المقـــارن:

لم يحتل المنهج المقارن مكانة في علم الاجتماع كما حدده "دوركايم" (1858-1917)، ومن بعده "فليتشر". ويعود ذلك في جزء منه إلى بزوغ علم الاجتماع التأويلي الذي لا يسعى إلى تفسير الفعل الاجتماعي في ضوء الأسباب الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن علماء الاجتماع أصبحوا أكثر وعياً بمشكلات المقارنة الإحصائية. ومع تسارع الاهتمام المتزايد بالعولمة أو علم الاجتماع العالمي أدى مرة ثانية إلى زيادة شعور علماء الاجتماع بأهمية المقارنة الاجتماعية، حيث أن تصنيف المجتمعات إلى تقليدية وحديثة، وما بعد الحديثة يشكل أساساً عاماً ومفيداً لهذا النوع من مقارنة المجتمعات، ويستخدمه تقريباً عدد كبير من علماء الاجتماع.[1]

والمنهج المقارن هو طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة، أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم اجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية في وضعها الطبيعي، وإبراز أسبابها وفقا لبعض المحكات التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي التاريخية والإحصائية والإثنوغرافية (وهي الدراسة الوصفية التي يقوم بها علماء الانثروبولوجيا لطريقة وأسلوب الحياة لشعب من الشعوب أو مجتمع من المجتمعات).[2]

والدراسة المقارنة تعمل على تصنيف الدراسات والخصائص إلى مجموعة من الدوائر الثقافية وتعتمد على تصنيف مختلف السمات والعناصر بغيرها الدائرة الثقافية نفسها وخصائصها، فمثلا يورد "قباري محمد إسماعيل" أن الباحث الذي يرغب بدراسة أسباب الاضطراب المدرسي فإنه بدلا من أن يشكل تجربة لاختبار وجود عوامل متعددة فإنه يمكن أن يقارن المجتمع الذي وقع فيه الاضطراب بمجتمع آخر مشابه لم يظهر، وبعد دراسة أوجه التشابه والاختلافات بين المجتمعين يستطيع أن يحدد العوامل التي تكمن وراء ظاهرة الاضطراب الذي حصل في المجتمع الأول، ويلجأ الباحثون بشكل

خاص إلى اعتماد هذه الطريقة لدراسة الظواهر التي لا يمكن ضبط العوامل والمسببات فيها لاعتبارات إنسانية وأخلاقية.[3]

وتتميز الدراسات المقارنة بأنها:[4]

- تؤدي إلى زيادة قدرة الباحث على تقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة المدروسة،حيث تستند هذه التفسيرات إلى أدلة تجمع من عدة مجتمعات وليس من مجتمع واحد، مما يقلل من تأثير عوامل الصدفة والتحيزات الثقافية.
- تؤدي إلى تدعيم قدرة الباحث على زيادة مدى المتغيرات المدروسة التي يشملها تصميم البحث، باستخدام مؤشرات متنوعة مستمدة من أكثر من مجتمع، مثل المؤشرات التي تستخدم لقياس المكانة الاجتماعية، والتي تشمل في المجتمع الغربي الدخل والمهنة، لكنها في المجتمعات النامية تشتمل أيضا على مكان السكن، والنسب الأسري.
- تسمح بالاستعانة بالعوامل والجوانب الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس في تفسير النتائج، مما يدعم أيضا قوة هذه التفسيرات.

وتجدر الإشارة إلى الاختلاف بين المقارنة المنهجية في الدراسات الإعلامية، باعتبارها مطلبا أساسيا في تطبيقات العديد من المناهج العلمية المختلفة، وبين الدراسات المقارنة، التي تهتم بدراسة توزيع الظاهرات الاجتماعية في مجتمعات مختلفة، أو أنماط محددة من المجتمعات، أو حتى مقارنة مجتمعات كلية بعضها ببعض. [5]

ومنه يتطلب المنهج المقارن:[6]

- التعامل مع الوحدات الكبيرة (حضارات، ثقافات، مجتمعات).
- وجود اتفاق أو اختلاف في الوحدات مجال المقارنة.
- وجود معايير أو محكات للمقارنة تتسم بالصدق والثبات.
- توحيد الرموز المستخدمة في إجراءات المقارنة، مثل الرموز اللغوية ودلالاتها.

- بذل جهود منهجية كبيرة في التحكيم على التوافق في اختيار المواقف والمؤشرات والخصائص، التي تحتاج إلى دراسات متعمقة للأنساق الثقافية والاجتماعية التي يتم دراستها لأغراض المقارنة.

وما يعاب على المنهج المقارن أنه يواجه في التطبيق العملي بعض الصعوبات، لأن الظاهرة تكون نتيجة لمجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض، فلا يستطيع الباحث ضبط المتغيرات المختلفة، والتحكم بها كما هو الحال في الدراسات التجريبية، وذلك بسبب تداخلها وتشابكها مع بعضها البعض، وبالتالي يصعب عزلها والسيطرة عليها، لذلك فإن المنهج المقارن لا يوصل لنفس دقة النتائج التي يمكن تحقيقها في حالة المنهج التجريبي.[7]

لذا يجب على الباحث دراسة الظواهر الاجتماعية في الدراسات المقارنة في إطار تفاعلها وارتباطها بمحيطها الاجتماعي، فإذا كان الباحث في العلوم الطبيعية يمكنه إثبات ظاهرة معينة عن طريق التجربة، فإنه في العلوم الاجتماعية يمكنه إثبات الظاهرة عن طريق مقارنة الحالات التي تحدث فيها تلك الظاهرة عن غيرها من الحالات، "حيث يرى "جون دوبي" (John T.Doby) أنه إذا قام الباحث بمشاهدة الظواهر في أماكن مختلفة، وأوقات زمنية مختلفة، وتحت ظروف مختلفة، فإن ذلك يعطي للمقارنة قاعدة عريضة ومادة غزيرة"[8].

وفي الدراسات الإعلامية يعرف المنهج المقارن استخداما محدودا، فهي مازالت تقف عند حدود وصف الجمهور وسلوكه الاتصالي، أو تحليل محتوى الإعلام بصفة مستقلة أو لأغراض اختبار الفروض الخاصة بالنظريات الإعلامية المعاصرة.

إلا أنه يمكن تحديد المجالات الرئيسية لاستخدام المنهج المقارن في الدراسات الإعلامية في الآتي:

- دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين أنماط السلوك الاتصالي مع وسائل الإعلام، ومقارنته بين المجتمعات أو الثقافات، أو دراسة المؤشرات الثقافية المختلفة من خلال محتوى الإعلام في المجتمعات المتباينة كمدخل لدراسة الثقافات والحضارة المقارنة.

- دراسة الصورة الذهنية للمجتمعات في وسائل الإعلام، أو اتجاهات الرأي العام تجاه القضايا الإنسانية المقارنة في هذه المجتمعات.
- دراسة التنظيمات الإعلامية في إطار المقارنة بين المجتمعات، مثل هياكل المؤسسات الإعلامية أو نقابات الصحفيين في إطار دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات.[9]
- دراسة الظاهرة الإعلامية في مجتمعين متشابهين مثل دراسة دور وسائل الاتصال في تنمية المجتمعات المحلية في قطرين عربيين تتشابه ظروفهما السياسية والاجتماعية.
- دراسة الظاهرة الإعلامية في مجتمعين مختلفين مثل مقارنة أوجه الاختلاف والاتفاق في بحوث الرأي العام في مجتمع أوروبي وآخر عربي مثلا.

إجراء المقارنة التاريخية للظواهر الإعلامية مثل مقارنة ظروف وأسباب نشأة الصحافة العربية والصحافة الإفريقية.[10]

مراجع وهوامش:

1- أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط 9 ، 1996.

2- أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2003.

3- السيد أحمد مصطفى عمر: البحث الإعلامي (مفهومه، إجراءاته، ومناهجه)، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 2008.

4- بركات عبد العزيز: مناهج البحث الإعلامي (الأصول النظرية ومهارات التطبيق)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.

5- خالد حامد: منهجية البحث في العلوم الإجتماعية والانسانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2012.

6- راسم محمد الجمال: مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2002.

7- ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.

8- روجر ويمر وجوزيف دومينيك (ترجمة: صالح أبو أصبع وفاروق منصور): مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، مراجعة المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، يونيو 2013.

9- سامية محمد جابر: منهجيات البحث الاجتماعي والإعلامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

10- حسين دينا قيس ، المنهج المقارن في البحث العلمي ،2025

11- حمزة مروة، توظيف المنهج المقارن في الدراسات الإعلامية، قراءة في الأدبيات المتخصصة، المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام و الرأي العام، المجلد4، العدد2، 2021

12- قرشوش أسماء، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة الموضوعية في المعالجة الصحفية للثورات العربية في الصحافة العربية المكتوبة الجزائر مصر تونس انموذجا دراسة تحليلية مقارنة، قسم علوم الاعلام و الاتصال، كلية علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر3 2018

13- مجدوب لامية ،خصوصية المنهج المقارن و أليات تطبيقه ،جامعة 8 ماي 1945 ق‌المة ،مجلة الحقوق و العلوم الساسية جامعة خنشلة ،المجلد 10، العدد 01، ، 2023